الأمم المتحدة

A/C.3/78/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
6 December 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة باناكين إليل (نائبة الرئيس) . . . . . (الكاميرون)

المحتويات

البند 69 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما *(تابع)*

البند 70 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20885 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد مارشيك (النمسا)، تولت رئاسة الجلسة السيدة باناكين إليل (الكاميرون)، نائبة الرئيس.

افتُتِحَت الجلسة الساعة 15:05.

البند 69 من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)*

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب *(تابع)* (A/78/18 و A/78/277 و A/78/302 و A/78/385)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما *(تابع)* (A/78/197 و A/78/273 و A/78/317 و A/78/538)

البند 70 من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير *(تابع)* (A/78/261 و A/78/535)

1 - **السيدة شيبرد** (رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري): عرضت التقرير السنوي للجنة (A/78/18)، فقالت إن اللجنة ما برحت تركز على ثلاثة مجالات رئيسية. ويتعلق المجال الأول باستمرار وتصاعد خطاب الكراهية العنصرية على شبكة الإنترنت، مما أدى إلى العنف والخطاب المعادي للأجانب ضد مجموعات معينة. ومن الضروري اعتماد تشريعات مناهضة للعنصرية، وتعزيز تنفيذ التشريعات القائمة، وزيادة الامتثال للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتحسين الإبلاغ عن خطاب الكراهية العنصرية لمعالجة المشكلة بفعالية. وتدعو اللجنة الدول إلى تنفيذ المادة 4 من الاتفاقية.

2 - وأضافت تقول إن المجال الثاني يتعلق بتدهور حالة المهاجرين، ولا سيما اللاجئين وطالبي اللجوء. فالمهاجرون الذين يحرمون من الحصول على الخدمات والحقوق الأساسية أو تقيد إمكانية حصولهم عليها لا يزالون ضحايا لكراهية الأجانب والكراهية والوصم والقوالب النمطية السلبية. وتأسف اللجنة لتجريم الهجرة غير النظامية، مما يؤدي إلى احتجاز المهاجرين، بمن فيهم النساء والأطفال. وكثيرا ما يتم تجاهل مبدأ عدم الإعادة القسرية والضمانات القانونية. وتدعو اللجنة الدول إلى ضمان حقوق جميع المهاجرين دون تمييز، ولا سيما المهاجرين الفارين من النزاعات.

3 - وأشارت إلى أن المجال الثالث يتعلق باستمرار العنصرية النظمية والتمييز العنصري الهيكلي ضد الأفارقة وأفراد الشعوب الأصلية، الذين يتعرضون للتهميش والتمييز فيما يتعلق بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركتهم في الشؤون العامة والسياسية. وتدعو اللجنة إلى تنفيذ تدابير خاصة وتوصيتها العامة رقم 36 (2020) بشأن منع ومكافحة اعتماد موظفي إنفاذ القانون ممارسةَ التصنيف العرقي، من أجل إنهاء العنصرية النظمية والتمييز الهيكلي.

4 - ومضت تقول إن اللجنة، خلال دوراتها المعقودة في آب/أغسطس 2022، وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022، وفي نيسان/أبريل 2023، درست 19 تقريرا من تقارير الدول الأطراف وقدمت توصيات بشأن الشواغل المثارة. ولا يزال التأخر في تقديم التقارير يشكل تحديا. فحتى تاريخ اعتماد التقرير السنوي، كان قد فات موعد تقديم 81 تقريرا، وكان 43 تقريرا في انتظار الاستعراض بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولتيسير تقديم التقارير، عرضت اللجنة الإجراء المبسط لتقديم التقارير على أساس اختيار التقيد بذلك. وقبلت أيضا تقديم التقارير على أساس دوري يمكن التنبؤ به كل ثماني سنوات بموجب قرار الجمعية العامة 268/68، مما سيعزز إمكانية التنبؤ بالنظام والمعاملة المتساوية لجميع الدول الأطراف.

5 - وذكرت أن اللجنة تابعت التوصيات ذات الأولوية العالية في ملاحظاتها الختامية على تقارير تسع دول أطراف. ونظرت اللجنة في ثلاث قضايا في إطار الإجراءات المتعلقة بالبلاغات الفردية وتبين لها حدوث انتهاكات في قضيتين. وطُلب إلى الدول المعنية توفير سبل الانتصاف. ولم تعترف باختصاص اللجنة بالنظر في البلاغات الفردية سوى 59 دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية البالغ عددها 182 دولة. وبموجب المادة 11، يمكن للدول الأطراف أن تقدم شكوى ضد دولة طرف أخرى. وقد عملت لجنة توفيق مخصصة على ثلاث قضايا، تم الانتهاء من قضيتين منها وتظل قضية واحدة نشطة.

6 - وأردفت تقول إن اللجنة عالجت، في إطار تدابير الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة، حالات تتعلق بـ 13 دولة طرفا. واتخذت قرارا واحدا واعتمدت أربعة بيانات وأرسلت 11 رسالة تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في الأرض، والاستخدام المفرط للقوة من جانب أجهزة إنفاذ القانون ضد الأقليات، وخطاب الكراهية العنصرية ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وحالة حقوق الإنسان لشعب الإيغور.

7 - واستطردت تقول إن اللجنة تعكف على وضع توصية عامة رقم 37 بشأن التمييز العنصري والحق في الصحة، وتعيد النظر في نظامها الداخلي وأساليب عملها. ونظرا للصعوبات المالية، ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل التمويل المناسب لنظام هيئات المعاهدات لكي يفي بولايته.

8 - **السيدة سوان** (أيرلندا): قالت إن من المؤسف أن العنصرية لا تزال مسلطة على البلدان، بما فيها أيرلندا، وإن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة التزاما قويا بمعالجة هذه المسألة. وقد أُطلقت خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية في آذار/مارس 2023 لضمان الاعتراف بأثر العنصرية ومعالجته بنشاط في بلدها. ودعما لتنفيذها، أنشأت حكومة بلدها صندوق أيرلندا لمكافحة العنصرية وستعين قريبا مقررا خاصا وطنيا معنيا بالمساواة العرقية وبالعنصرية. وهي أيضا في صدد سن تشريعات ضد جرائم الكراهية، وقد بلغ مشروع قانون لتجريم خطاب الكراهية المراحل النهائية من الموافقة عليه. وتقوم أيرلندا بوضع استراتيجيات جديدة للمساواة لتلبية احتياجات جماعتي الرحل والروما وجماعات المهاجرين، مع توخي الأهداف الرئيسية الرامية إلى مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز. وسألت كيف يمكن للدول أن تكفل على أفضل وجه اتباع نهج متعدد الجوانب في الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية، بالنظر إلى أن العنصرية كثيرا ما تتقاطع مع أشكال أخرى من القمع.

9 - **السيدة بيريرا غوميز** (البرازيل): قالت إن الحكومة الجديدة في البرازيل ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة العنصرية وتنفيذ توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري. وقد أنشأت وزارة للمساواة العرقية، تخطط السياسات المتعلقة بالمسائل العرقية وتشارك في المبادرات الدولية ذات الصلة.

10 - **السيدة غريفين** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي يكرر تأكيد التزامه الثابت بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ويدعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك وأن تكفل بالتالي تمتع الجميع بحقوق الإنسان. وخلال اجتماع رؤساء هيئات المعاهدات لعام 2023، أعلنت رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري أن اللجنة ستنظر في قبول استخدام أي دولة طرف للإجراء المبسط لتقديم التقارير. وستكون التعليقات على هذه المناقشات موضع ترحيب، لا سيما في ضوء المشاورات بشأن إصلاح نظام هيئات المعاهدات المقرر إجراؤها في الشهر التالي.

11 - **السيد ميزانغ أكامبا** (الكاميرون): قال إن لجنة القضاء على التمييز العنصري هي واحدة من أهم هيئات المعاهدات، وهي تذكرنا دائما بأن أي مذهب يقوم على التفوق العرقي مذهب زائف علميا ومدان أخلاقيا وجائر اجتماعيا وخطير. وقد قامت الكاميرون، مساهمة منها في الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري، بتعيين خبير قانونيا بارز لرصد تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري'. وكانت اللجنة قد نظرت في السنة السابقة في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والعشرين والثالث والعشرين الذي قدمته الكاميرون بموجب المادة 9 من الاتفاقية (CERD/C/CMR/22-23). فرحبت اللجنة بالتدابير التشريعية والسياساتية التي اتخذتها الكاميرون، بما في ذلك اعتماد خطة عمل وطنية لتنمية الشعوب الأصلية، واستراتيجية إنمائية وطنية للفترة 2020-2030 بشأن تعزيز اللغات الرسمية في الكاميرون، وإنشاء لجنة وطنية في عام 2017 معنية بتعزيز ثنائية اللغة والتعددية الثقافية.

12 - **السيد كوندراتيف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يشعر بالحيرة لأن لجنة القضاء على التمييز العنصري لم ترد على الحملة المعادية لروسيا الواسعة النطاق التي شنتها البلدان الغربية في العام السابق. ولا يزال الروسيون والناطقون بالروسية محرومين من مجموعة واسعة من الخدمات، ويفصلون من وظائفهم، ويطردون من شققهم، ويستبعدون من الأنشطة الرياضية والثقافية. وقد ذهبت بروكسل إلى أبعد من ذلك من خلال الاستيلاء على الممتلكات الشخصية للروسيين عندما يعبرون حدود الاتحاد الأوروبي.

13 - وتابع يقول إن اللجنة لا تزال تتجاهل الانتهاكات الصارخة والمنهجية من جانب لاتفيا وإستونيا للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. فعلى سبيل المثال، بموجب التعديلات التي أدخلت مؤخرا على قوانين الهجرة في لاتفيا، يُطلب من المواطنين الروسيين المقيمين في لاتفيا اجتياز امتحان لإثبات إتقانهم للغة اللاتفية لتمديد تصاريح إقامتهم الدائمة. وفي أوائل آب/أغسطس 2023، أمرت سلطات الجنسية والهجرة اللاتفية الأشخاص الذين لم يجتازوا الامتحان بمغادرة البلد. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، نظر برلمان إستونيا في اقتراح آخر معاد لروسيا، ومن الواضح أنه عنصري، بشأن تعليق حق المواطنين الروسيين والبيلاروسيين في التصويت في الانتخابات المحلية "مؤقتا". ومما يؤسف له أن اللجنة لم تصدر بيانا أو تشرع في اتخاذها تدابير الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة، مما يكشف عن الطابع المسيس والمتحيز والأحادي الجانب لعملها.

14 - **السيد ريزال** (ماليزيا): قال إن بلده يندد بجرائم الكراهية المتكررة التي تستهدف المسلمين في جميع أنحاء العالم، وجميع أشكال التحريض على الكراهية، وأي دفاع عن العنصرية. وماليزيا، بوصفها بلدا متعدد الأعراق والأديان، تؤمن بالتعايش بين مختلف الإثنيات والمعتقدات وتعزيز القبول والتفاهم بين المجتمعات المتنوعة من خلال الاعتدال، مما يسهم في السلام. وذكر أن وفد بلده يتفق مع لجنة القضاء على التمييز العنصري في أن من المهم تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع هيئات المعاهدات لضمان التنفيذ الفعال لسياسات حقوق الإنسان. وتساءل عن النهُج التي وجدت اللجنة أنها فعالة في دعم الدول الأطراف التي تواجه نقصا في الموارد، وعن السبل التي تحدد فيها اللجنة الأولويات والمخصصات من الموارد لتلبية طائفة واسعة من الاحتياجات من القدرات.

15 - **السيدة ألميدا مارينهو** (البرتغال): قالت إن بلدها أرسل في نيسان/أبريل 2023 وفدا مشتركا بين الوزارات إلى جنيف للمشاركة في حوار مفتوح وبناء مع لجنة القضاء على التمييز العنصري. وتهيب البرتغال بجميع الدول إلى مضاعفة جهودها من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتكرر إدانتها لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتزامها بالقضاء عليها. وذكرت أن حكومة بلدها تنفذ خطتها الوطنية الأولى لمكافحة العنصرية والتمييز، التي وُضعت بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل المنحدرين من أصل أفريقي وتتماشى مع العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وتتطلع البرتغال إلى استضافة مؤتمر عالمي للأمم المتحدة لدعاة مناهضة العنصرية في عام 2024.

16 - وتابعت تقول إن اللجنة تشدد، في تقريرها السنوي، على شعورها بالقلق إزاء حالة المهاجرين الفارين من بلدانهم بحثا عن ملجأ في الخارج، والذين يواجهون ظروفا معيشية غير ملائمة ويتعرضون لأفعال متكررة من التمييز العنصري والرفض وخطاب الكراهية العنصرية. وتطلب إلى اللجنة أن تقدم توصيات بشأن كيفية معالجة تلك المسألة الخطيرة.

17 - **السيدة ميمران روزنبرغ** (إسرائيل): قالت إن بلدها يشعر بصدمة عميقة إزاء الطريقة التي خذلت بها لجنة القضاء على التمييز العنصري، في بيانها الصادر مؤخرا، جميع ضحايا مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعدم إدانتها الفعلية لمنظمة حماس الإرهابية أو الاعتراف بأن الهدف من الهجوم الإرهابي كان قتل أكبر عدد ممكن من اليهود. وتشعر إسرائيل أيضا بالجزع الشديد لأن حماس - وهي جماعة متورطة في ارتكاب الإبادة الجماعية تدعو إلى إبادة الشعب اليهودي وقد ارتكبت أكبر الفظائع ضد الشعب اليهودي منذ المحرقة - لم تُنتقد لقيامها بذلك. وعلاوة على ذلك، لم تعالج اللجنة الانفجار العالمي في الهجمات المعادية للسامية أو حقيقة أن المحتجين يطالبون بقتل اليهود. ويتضمن البيان عددا أكبر بكثير من العناصر السخيفة والمشينة. وتساءلت متى ستندد اللجنة بحماس لاستغلالها المدنيين في قطاع غزة، واستيلائها على المعونة الإنسانية، وقيامها بإطلاق الصواريخ بشكل عشوائي من داخل المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، واستخدامها المستشفيات بوصفها مقرا لها للتخطيط للهجمات المقبلة.

18 - **السيد جونسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ملتزمة التزاما راسخا بحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، إذ تعتقد أن عليها أن تكون قدوة يحتذى بها في التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وفي آب/أغسطس 2023، قدمت الولايات المتحدة تقريرها عن المتابعة لمدة عام واحد إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/USA/FCO/10-12)، تمشيا مع نهجها الذي يشمل الحكومة بأسرها للنهوض بالإنصاف للجميع. ولقد استثمرت أيضا حكومة بلده مبلغ 1,5 بليون دولار لتنمية وتنويع القوة العاملة في مجال الرعاية الصحية في البلد ولتعزيز الرعاية الصحية المنصفة. وبلده ملتزم بمعالجة الفوارق التي تعاني منها مجتمعات السود، بما في ذلك المعدلات المرتفعة بشكل غير مقبول لوفيات الأمهات واعتلالهن.

19 - وأضاف يقول إن اللجنة، وفقا لما اتخذته من تدابير الإنذار المبكر والإجراءات العاجلة، أحالت الوضع في شينجيانغ إلى المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. بيد أن المستشارة الخاصة ذكرت أنها لا تستطيع أن تتصرف دون إجراء من الأمين العام. ولم تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الإجابة على الأسئلة بشأن العملية في اجتماع عقد مؤخرا. وطلب إلى اللجنة أن توضح الإجراء المتوقع اتخاذه نتيجة لتلك الإحالة.

20 - **السيدة لودفيغ** (ألمانيا): قالت إنه، بالنظر إلى حالة بلدان العالم، فإن الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن البشر أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق هي تطلع أكثر مما هي واقع. فلا تزال العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية في تزايد في جميع أنحاء

العالم، بما في ذلك في بلدها. وبناء على ذلك، يتعين على الدول أن توحد قواها لمكافحة العنصرية والتمييز أينما يحدثان. وتدافع ألمانيا عن أي شخص مهمش وتلتزم التزاما عميقا بعمل مجلس حقوق الإنسان في مجال العنصرية. ولا يمكن التصدي لشكل من أشكال الكراهية على حساب شكل آخر. فالجهود لا يمكن أن تكون فعالة حقا إلا عندما يتم التصدي لجميع الأشكال معا.

21 - **السيدة دجانغ** سيسي (الصين): قالت إن بلدها يشعر بالقلق إزاء العنصرية النظمية والهيكلية، وانتشار كراهية الإسلام، وأوجه عدم الإنصاف والأعباء التي تعاني منها الأقليات في بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وتحث الصين البلدان على تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتعديل القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، والقضاء على تركة الرق والاستعمار، ومكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بشكل فعال. وحكومة بلدها، حرصا منها دائما على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنصرية وتعارض المعايير المزدوجة.

22 - ومضت تقول إنه ينبغي للجنة القضاء على التمييز العنصري أن تضطلع بعملها بنزاهة وموضوعية، مع احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، وأن تجري حوارا بناء مع الدول الأطراف. وتعارض حكومة بلدها بشدة اعتماد اللجنة ما يسمى بالقرارات المتعلقة بشينجيانغ على أساس المعلومات المضللة الملفقة من قبل قوى معادية للصين لتشويه سمعة الصين والافتراء عليها. فقضية شينجيانغ ليست من قضايا حقوق الإنسان على الإطلاق، ولكنها قضية مكافحة إرهاب وتطرف. وقد نفذت حكومة بلدها سياسة مراعية للإثنية تقوم على المساواة والوحدة والرخاء المشترك بين الإثنيات، بحيث لا يُسمح بأي مكان للتمييز العنصري. وتتمتع شينجيانغ بالاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والازدهار الثقافي. ويعمل الناس في سلام ويساهمون في تنمية حقوق الإنسان.

23 - وأضافت تقول إن المملكة المتحدة ودول غربية أخرى تقوم، بدافع خطط سياسية تهدف لاحتواء الصين، باختلاق الأكاذيب حول شينجيانغ ونشرها، في محاولة للحط من قدر الصين وتقويض الاستقرار. وتمشيا مع المشاعر الشعبية للمجتمع الدولي، أيدت بلدان كثيرة علنا موقف الصين وعارضت التدخل في الشؤون الداخلية لبلدها. وبغض النظر عن كيفية تلاعب الولايات المتحدة والغرب والقوى المعادية للصين بقضية شينجيانغ تحت ستار الأمم المتحدة، فإنها لن تتمكن من خداع المجتمع الدولي أو وقف التنمية الاقتصادية للصين.

24 - **السيدة شيبرد** (رئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري): قالت إن اللجنة تدرك حقيقة أن امرأة سوداء يمكن أن تكون أيضا مهاجرة أو طالبة لجوء، وبالتالي تتبع اللجنة نهجا متعدد الجوانب لمكافحة التمييز العنصري. ودعت الدول إلى الانضمام إلى تلك الجهود.

25 - وأشارت إلى أن اللجنة تقوم حاليا بحملة لضمان أن تصدق الدول المتبقية، وعددها 11 دولة، على الاتفاقية. وخلال المناقشات التي جرت في آب/أغسطس 2023، ذكرت اللجنة بالإجماع أنه ينبغي أن يتاح الإجراء المبسط لتقديم التقارير لجميع الدول الأطراف على أساس اختيار التقيد بذلك.

26 - وذكرت أن اللجنة تدرج فقرة موحدة بشأن إعلان وبرنامج عمل ديربان في جميع ملاحظاتها الختامية وتحث جميع الدول على تنفيذ برنامج الأنشطة والتوصيات ذات الصلة. وتفهم اللجنة أن مسألة الفارين من مناطق النزاع ترتبط بالاستعمار. ولا تتعلق المسألة بالدولة التي يفر إليها الناس بقدر ما تتعلق بالدولة التي يفرون منها وتاريخها. وينبغي تقديم توصيات بشأن المسؤولية التاريخية التي يجب تحملها حيال الأشخاص الفارين.

27 - وتابعت تقول إن اللجنة تعتبر البيان الذي أصدرته في ذلك اليوم بشأن إسرائيل بيانا متوازنا. وترفض الاتهام بالتحيز؛ فاللجنة لديها محامون ومؤرخون خبراء يدرسون بعناية القضايا في كل بلد قبل إصدار البيانات. وأشارت إلى أن إسرائيل لم تحضر بعد أيا من الاجتماعات في إطار عملية التوفيق التي تقوم بها اللجنة بشأن النزاع في الشرق الأوسط، وتحث ذلك البلد على الانضمام إلى العملية بغية المشاركة في الحوار وإيجاد حل.

28 - وأردفت تقول إن المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية لم تقترح حلا بعد إحالة اللجنة للحالة في شينجيانغ. ومن المقرر مواصلة الحوار مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن تلك المسألة.

29 - وأشارت إلى أنها شاركت مؤخرا في مناقشة مثمرة في برلين بشأن كيفية النهوض بالقضاء على التمييز العنصري عن طريق تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

30 - وقالت إنها تهنئ ماليزيا على اعتماد مؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان في المركز "ألف" وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وترحب اللجنة بالتزام ماليزيا بالنظر في المضي قدما في التصديق على الاتفاقية.

31 - وتابعت تقول إن اللجنة قد سرها أن تشارك في مناقشة صريحة ومفتوحة مع الاتحاد الروسي في جنيف في وقت سابق من ذلك العام. وعلى الرغم من أن اللجنة تختلف مع الاتحاد الروسي في تقييمه للحالة، فإنها تود أن تؤكد للوفد الروسي أن اللجنة تدين التمييز العنصري وأعمال العنف أينما ارتكبت، بغض النظر عن الدولة الطرف المعنية.

32 - وأعربت عن سرور اللجنة لأنها ليست وحدها التي تقوم بالتحقيق في حالة شعب الإيغور والتعليق عليها. وتختلف اللجنة مع الصين في تقييمها للحالة. واللجنة التي تتألف من 18 خبيرا تنتخبهم الدول الأطراف، غير متحيزة في عملها، وهي تندد بالعنصرية أينما تراها. وأعربت عن شكرها للصين على تسليط الضوء على الحاجة إلى معالجة أثر الاستعمار. وباسم العدالة، تدعو اللجنة القوى الاستعمارية السابقة إلى بذل ما في وسعها لمعالجة أثر الاستعمار من خلال العدالة التعويضية.

33 - **السيدة أشويني ك.ب.** (المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): عرضت تقريريها (A/78/302 و A/78/538)، فقالت إنها شاركت في عدة مؤتمرات واجتماعات دولية منذ بدء ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي تموز/يوليه 2023، قدمت تقريرين إلى مجلس حقوق الإنسان، أحدهما عن رؤيتها الاستراتيجية وأولوياتها الأولية (A/HRC/53/60) والآخر عن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/HRC/53/62). ووجهت أيضا رسائل إلى الدول الأعضاء بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان.

34 - وأشارت إلى أنها تود أن تعرب عن حزنها وقلقها البالغ إزاء أعمال العنف والخسائر في الأرواح المسجلة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ويساورها القلق بنفس القدر إزاء الموجة المدية لخطاب الكراهية ضد اليهود والعرب والمسلمين وغيرهم من الناس، مما يمهد الطريق لارتكاب فظائع، بما في ذلك الإبادة الجماعية. وقالت إنها تلقت تقارير عن ارتفاع حاد في كراهية الإسلام ومعاداة السامية في جميع أنحاء العالم، فضلا عن القوالب النمطية العنصرية. وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصدي للزيادة المثيرة للقلق في خطاب الكراهية وجرائم الكراهية وإلى توفير سبل الانتصاف للضحايا.

35 - وذكرت أنها تناولت في تقريرها الوارد في الوثيقة A/78/538 الظاهرة العالمية المثيرة للقلق المتمثلة في خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أن الكم الهائل من المعلومات التي يتم تبادلها على الإنترنت غير ضار، فإن بعض المواد تندرج ضمن خطاب الكراهية العنصرية ولها عواقب حقيقية تتعلق، في أخطر الحالات، بالحياة أو الموت. ويمكن أن تصل هذه الحالات إلى حد التحريض على التمييز أو العداوة أو العنف، على نحو ما ورد في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

36 - وقالت إنها أوصت في تقريرها الوارد في الوثيقة A/78/302 بأن تتخذ الدول الأعضاء تدابير للتصدي لمختلف مظاهر الكراهية، وزيادة جمع البيانات المصنفة، وتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ الأحكام القانونية الدولية ذات الصلة. وأدرجت أيضا توصيات محددة الأهداف موجهة إلى أصحاب المصلحة الآخرين تدعوهم فيها إلى تيسير التعاون، وجمع البيانات المصنفة، وتقديم الدعم لضحايا أفعال خطاب الكراهية وجرائم الكراهية والناجين منها، وتعزيز الوعي العام بالتعددية الثقافية والتسامح.

37 - **السيدة نوفروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن الحركة تدين جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. فالرق وتجارة الرقيق جريمتان ضد الإنسانية، وقد تجلت موروثات الرق والاستعمار والإبادة الجماعية وغيرها من أشكال الاستعباد في الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي ومظاهر التفاوت الاقتصادي في العالم النامي.

38 - وأشارت إلى أن رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز يشيدون بالتقدم المحرز في متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويحثون مجلس حقوق الإنسان على وضع الصيغة النهائية للمعايير التكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

39 - وأضافت تقول إنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعطي الأولوية للبرامج التعليمية التي تعزز الحوار والتسامح من أجل كبح آفة خطاب الكراهية. وإن التعاون الدولي والمبادرات الدولية أساسيان لتعزيز التفاهم المتبادل.

40 - **السيدة ميهايل** (رومانيا): قالت إن بلدها يرفض التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية ويؤيد رد فعل موحد على خطاب الكراهية. وإذ أشارت إلى أن المجتمع المدني قد أوصى باستخدام تعريف معاداة السامية الذي اعتمده التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود تحت رئاسة رومانيا في عام 2016، طلبت إلى المقررة الخاصة أن تتوسع في عرض إمكانيات استخدام الدول والمنظمات الدولية أدوات مثل هذا التعريف للترويج للتسامح وخطة الإدماج بشكل عام. وأعربت عن اهتمامها أيضا بالاستماع إلى أمثلة إيجابية لسياسات الدول الداعمة لضحايا جرائم الكراهية وخطاب الكراهية، وللحملات الرامية إلى التوعية بالتعددية الثقافية والتسامح.

41 - **السيدة أكويلينا** (مالطة): تكلمت بصفتها مندوبة شباب، فقالت إن بلدها يواصل تنفيذ استراتيجيته لمكافحة العنصرية للفترة 2021-2023، وهي أول خطة عمل وطنية يعدها لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب، وتهدف إلى تعزيز الإدماج بين الثقافات وإشراك العديد من الجهات صاحبة المصلحة.

42 - وتابعت تقول إن خطاب الكراهية، بوصفه ظاهرة شاملة لعدة جوانب، يتطلب اتباع نهج شامل. وكثيرا ما تتقاطع العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب مع أشكال أخرى من التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس السن والإعاقة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والهوية الجنسانية والميل الجنسي. وأعربت عن اهتمام وفد بلدها بالاطلاع على استراتيجيات محددة للتصدي بفعالية لانتشار أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز على شبكة الإنترنت وخارجها في حالات النزاع.

43 - **السيدة مودرينكو** (أوكرانيا): قالت إن لجنة القضاء على التمييز العنصري أفادت مؤخرا بأن أعضاء الجماعات المحمية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ولا سيما المنتمين إلى الإثنية الأوكرانية، يتعرضون لانتهاكات وتجاوزات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان من جانب الجيش الروسي. وعلى مدى الأشهر العشرين الماضية، واصل الاتحاد الروسي قتل الناس الأبرياء بوحشية وتدمير مدنهم المسالمة بذريعة مكافحة النازية الجديدة في أوكرانيا. وقد بررت علنا السلطات الروسية، بما فيها الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، قتل 59 مدنيا بريئا، من بينهم طفل يبلغ من العمر 8 سنوات، في هجوم صاروخي على مقهى يستضيف مجلس عزاء في منطقة خاركيف، بادعائها زورا أن الجنازة كانت لقومي أوكراني رفيع المستوى وأن النازيين الجدد حضروا هذا الحدث؛ وهذا غير صحيح.

44 - وتابعت تقول إن الدعاية الروسية كانت تروج بنشاط للكراهية والعنف ضد الأوكرانيين، مع قيام الكرملين بتهيئة الروسيين باستمرار للنظر إلى الإبادة الجماعية على أنها أمر طبيعي ومقبول، كما يتضح من تأكيد الرئيس الروسي المتكرر أن أوكرانيا غير موجودة وبث وسائل الإعلام الروسية لهذه الآراء. وصدرت على شاشة التلفزيون الحكومي الروسي تصريحات مؤلمة، مثل الدعوة إلى إغراق الأطفال الأوكرانيين وإحراق المنازل الأوكرانية والناس بداخلها. ولقد هدد علنا أفراد على شاشة التلفزيون الحكومي الروسي بقتل ملايين الأوكرانيين.

45 - وأشارت إلى أن وفد بلدها يحث المقررة الخاصة على إيلاء اهتمام خاص لهذه المسألة. وهناك أيضا ما يبرر إيلاء اهتمام خاص للفاشية الروسية، وهي واحدة من أخطر أنواع النازية الجديدة المعاصرة. ومنذ محاولة روسيا ضم شبه جزيرة القرم، وخلال الاحتلال الذي خضعت له على مدى تسع سنوات، أصبح تتار القرم في أوكرانيا أكثر المجتمعات تعرضا للقمع والاضطهاد في شبه جزيرة القرم المحتلة ووصفتهم سلطات الاحتلال الروسية بالإرهابيين والمتطرفين.

46 - **السيد كوندراتيف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يود أن يعرف لماذا لم تدرج المواد التي أرسلها بلده في الوقت المحدد، في آذار/مارس 2023، بناء على طلب المقررة الخاصة، في تقريرها عن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة (A/78/302). وتجدر الإشارة إلى أن روسيا هي المقدم الرئيسي لقرار الجمعية العامة السنوي بشأن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

47 - وأضاف يقول إن وفد بلده يود أن يسترعي الانتباه مرة أخرى إلى مشكلة التمييز ضد الرياضيين، ولا سيما التمييز بشكل فاضح ضد الرياضيين ذوي الإعاقة. وفي ذلك العام، وجهت اللجنة الروسية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة رسالة إلى المقررة الخاصة بشأن الانتهاك الجسيم لحقوق الرياضيين الروسيين ذوي الإعاقة من جانب اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أن محكمة الاستئناف التابعة للجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة قد ألغت قرار تعليق عضوية اللجنة الروسية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، لا يزال من غير المسموح

للرياضيين ذوي الإعاقة الروسيين أن يشاركوا في المسابقات الدولية، ويتعرضون بالتالي للتمييز بسبب جنسيتهم.

48 - وتابع يقول إن اللجنة الروسية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة قامت في تموز/يوليه 2023، بالنظر إلى عدم تلقيها أي رد على رسالتها الأولى، بتوجيه نداء آخر إلى المقررة الخاصة تحثها فيه على عدم السماح بتجاهل حقوق الرياضيين الروسيين. وعلى الرغم من مرور ستة أشهر على تقديم الرسالة الأولى، لم يصدر أي رد. وأعرب عن اهتمام وفد بلده بمعرفة التدابير التي اتخذتها المقررة الخاصة أو تعتزم اتخاذها ردا على الرسالة التي وجهتها اللجنة الروسية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية تقييم المقررة الخاصة لإجراءات اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي للمقررة الخاصة أن تولي اهتماما وثيقا لتلك الحالة غير المقبولة.

49 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن بلدها يرفض رفضا قاطعا العنصرية والتمييز العنصري. ومن المؤسف للغاية أن المقررة الخاصة اتبعت نهجا انتقائيا إزاء العناصر الأساسية المدونة ضمنا في إعلان وبرنامج عمل ديربان وغيرهما من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز العنصري المنهجي والمؤسسي، والأفعال التي تنم عن كراهية الأجانب، والاحتلال الأجنبي، وسياسات الفصل العنصري. وبالنظر إلى الاتجاهات المتزايدة للفصل العنصري وغيره من أشكال العنصرية في بعض أنحاء العالم، طلبت إلى المقررة الخاصة أن تقيّم الصلة بين كراهية الأجانب على شبكة الإنترنت، بما في ذلك كراهية الإسلام، وأثرها السلبي على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، والعنصرية وخطاب الكراهية على شبكة الإنترنت. وثانيا، سألت عن الخطوات التي اتخذتها المقررة الخاصة لتشجيع الدول على تجريم العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، ولا سيما كراهية الإسلام، ضمن أطرها القانونية الوطنية، بطريقة تتسق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأخيرا، سألت عن التدابير التي اتُخذت لصياغة عناصر لاستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها في هذا المجال.

50 - **السيد سماير** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده يدين إدانة قاطعة جميع أشكال العنصرية النظمية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتطرف العنيف ومعاداة السامية والكراهية ضد المسلمين وما يتصل بذلك من تعصب. وأعرب عن قلق حكومة بلده إزاء تزايد جرائم الكراهية والتحريض على العنف ضد الفئات المهمشة، واستغلال شبكة الإنترنت من قبل الجماعات الداعية إلى الكراهية. ويلزم التصدي للنظم الراسخة التي تدعم التمييز والعنصرية بمجتمعات متسامحة ومتماسكة وعادلة وبحوار يعزز التسامح والشمول.

51 - وتابع يقول إنه ينبغي أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان قادرين على الاضطلاع بعملهم في بيئات آمنة ومؤاتية لا يتعرضون فيها للأعمال الانتقامية. وأشار إلى أن وفد بلده يدعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة الجهود لمكافحة أشكال العنصرية والكراهية النظمية والترويج للتسامح والتفاهم. وسأل المقررة الخاصة عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء لبناء مجتمعات محلية أكثر تسامحا وتماسكا وعدلا على شبكة الإنترنت وخارجها.

52 - **السيد ويلكنز** (بلجيكا): قال إن المجتمعات المحلية ينبغي أن تقوم على المساواة وعدم التمييز. وتوافق حكومة بلده على أن لكل فرد دورا يؤديه في مكافحة خطاب الكراهية العنصرية على شبكة الإنترنت، بدءا بالتصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتنفيذها. وفي بلجيكا، يعاقب القانون على التحريض على الكراهية والتمييز والعنف، حتى عندما ترتكب عبر شبكة الإنترنت. ويتمثل أحد أهداف الاستراتيجية الاتحادية لمناهضة العنصرية في مكافحة الكراهية الإلكترونية، بما يشمل تعزيز تدابير الوقاية مثل التثقيف في مجال الدراية بالتعامل مع وسائل الإعلام والمشاركة في حوار منظم مع منصات شبكة الإنترنت لمكافحة العنصرية.

53 - وأشار إلى أن المقررة الخاصة أوصت بأن تنظر الدول في اتخاذ تدابير دولية فورية ومنسقة لمواجهة خطاب الكراهية العنصرية على شبكة الإنترنت؛ وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة ما سيترتب على اتخاذ تلك التدابير. وتساءل كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يطلب من الشركات التي توفر منصات رقمية اتباع نهج محايد عرقيا، وكيف يمكن لهذه الشركات أن تضمن عدم تجسد التحيزات الخوارزمية في عدم المساواة والتمييز.

54 - **السيدة غريفين** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما راسخا بالقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ويشدد على ضرورة التصدي للقوالب النمطية والوصم وتوسيم الهوية والتنميط السلبي. ويقوم التزامه على أساس قانوني متين، ألا وهو الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والأمر التوجيهي المتعلق بالمساواة بين الأعراق لعام 2000، اللذان يحظران جميع أشكال التمييز المباشر أو غير المباشر

القائم على الأصل العرقي أو الإثني. وبموجب خطة العمل لمكافحة العنصرية للفترة 2020–2025، وُضعت المساواة في صميم صنع السياسات في الاتحاد الأوروبي. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية ويحث جميع الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها للتصدي لتزايد جرائم الكراهية والتحريض على العنف.

55 - **السيدة واغنر** (فرنسا): قالت إن بلدها يعارض بشدة التمييز العنصري ومعاداة السامية وجميع أشكال التعصب. وتستند خطته الوطنية الجديدة لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية والتمييز في الفترة 2023–2026 إلى نهج عملي يهدف إلى تحسين قياس هذا التعصب ومكافحته والمعاقبة عليه، وتعزيز التدريب والتعليم وتقديم الدعم للضحايا بشكل أفضل. وتتضمن التدابير الثمانين للخطة، المقترنة بمؤشرات مقابلة للتقييم، تنظيم رحلات مدرسية إلى المواقع التاريخية أو التذكارية المرتبطة بالعنصرية أو معاداة السامية. واعترافا منها بالحقوق العالمية والكرامة للجميع، لا تفرق فرنسا بين مختلف أنواع التمييز، فكلها غير مقبولة.

56 - **السيد ليو** لووغي (الصين): قال إن كراهية الأجانب والتفوق العنصري خطران متناميان. وتتزايد انتهاكات حرية التعبير للتحريض على الكراهية، وكذلك كراهية الأجانب والتمييز ضد المهاجرين. ويشكل هذا التعصب شكلا من الأشكال المعاصرة للعنصرية والنازية وهو نتيجة حتمية لمذهبي ما يسميان بالتفوق الثقافي وصدام الحضارات.

57 - وتابع يقول إن الصين تدعو المجتمع الدولي إلى القضاء على تركة العنصرية والنازية، والتنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وتعزيز التسامح والاحترام المتبادل والتعلم بين الحضارات المختلفة، واتخاذ موقف حازم ضد الأفعال المتطرفة التي تهاجم الأديان الأخرى أو تؤجج النزاع بين الحضارات. ولا ينبغي تبرير أي شكل من أشكال العنصرية أو السماح بأن يتكاثر ويتفاقم. ولا ينبغي أبدا أن تكون حرية التعبير ذريعة للتحريض على التمييز العنصري. وأضاف أن الصين تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع البلدان لحماية أمنها المشترك، وتعزيز التنمية، والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري، واتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

58 - **السيدة غبريكيدان** (إريتريا): قالت إن مهمة الجمع بين الناس من مختلف الثقافات تشكل تحديا رئيسيا للدول النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وإريتريا، بوصفها بلدا متعدد الثقافات والإثنيات واللغات يعيش أهله في وئام، مثال رائع على الوحدة والتنوع، وهي تأمل في مشاركة تجربتها في المستقبل. وتساءلت عن العوامل التي تغذي زيادة العنصرية والتمييز المؤسسي ضد المهاجرين المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان الأوروبية، وعن الإجراءات الفورية التي يمكن أن تتخذها البلدان الأوروبية لمعالجة هذه المسألة بفعالية.

59 - **السيدة إعجاز** (باكستان): قالت إن بلدها يشعر بقلق عميق إزاء عودة ظهور الكراهية على الصعيد العالمي التي تتجلى في كراهية الأجانب والتعصب العنصري والديني والتمييز والعنف ضد الأقليات. ومما يثير القلق بوجه خاص وصم المجتمعات المسلمة والأفراد المسلمين وتزايد كراهية الإسلام، التي تشكل شكلا جديدا من أشكال العنصرية. وإن تدنيس المواقع المقدسة في عدة بلدان في وقت سابق من ذلك العام مثال على كراهية الإسلام، ولكن أكثر المظاهر إثارة للقلق الحملة المعادية للمسلمين التي تقودها الحكومة التي تستلهم أفكار هندوتفا في الهند بهدف القضاء على جميع معالم التراث الإسلامي الغني في الهند. وأضافت تقول إن المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات قد أشار في تقريره (A/78/195) إلى حدوث زيادة بنسبة 786 في المائة في الهند في خطاب الكراهية ضد الأقليات بين عامي 2014 و 2018. وكانت هناك أيضا دعوات عامة للإبادة الجماعية للمسلمين من قبل قساوسة هندوس، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إبادة جماعية للمسلمين في الهند وفي إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية. وسألت عن الاستراتيجيات التي ستتبعها المقررة الخاصة لمكافحة خطاب الكراهية المعادي للإسلام، بما في ذلك في الهند وفي إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية.

60 - **السيد فاليدو مارتينيز** (كوبا): قال إن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب ضرورة أخلاقية بالنسبة لبلده، تمشيا مع التزامه بالعدالة الاجتماعية وإعلان وبرنامج عمل ديربان. والعنصرية الهيكلية غير موجودة في كوبا، ولقد اعتمدت حكومة بلده قوانين وسياسات لمكافحة واستئصال بقايا العنصرية والتحيز العنصري والتمييز العنصري التي خلفتها قرون من الاستغلال والاستعمار. وتواصل كوبا المضي قدما في هذا الصدد من خلال برنامجها الوطني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، الذي يتماشى مع التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

61 - وتابع يقول إنه ينبغي أن يساور المجتمع الدولي القلق إزاء ارتفاع عدد ضحايا عنف الشرطة في الولايات المتحدة وأثره غير المتناسب على السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ولا ينبغي نسيان قضيتي جورج فلويد وبريونا تايلور، وهما ليستا سوى مثالين فقط.

وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تقوم المقررة الخاصة، خلال زيارتها المقبلة إلى الولايات المتحدة، بإدانة هذه المشاكل وتوجيه الانتباه إليها. وتساءل عن التوصيات التي ستقدمها المقررة الخاصة إلى الولايات المتحدة قبل زيارتها لمعالجة ارتكاب الشرطة للأعمال الوحشية بهذه المعدلات التي تؤكد وجود عنصرية هيكلية في ذلك البلد.

62 - **السيدة أشويني ك.ب.** (المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب): قالت إنها ترحب بالتزام الدول الأعضاء بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان.

63 - وأعربت عن قلقها العميق إزاء تزايد معاداة السامية، الذي أثر على مختلف المجتمعات المهمشة، وقالت إنها قدمت توصيات ذات صلة بالموضوع في تقريرها. ولقد أصدر مكتبها أيضا عدة رسائل بشأن مسألة التمييز ضد الرياضيين. وبالنظر إلى النطاق الواسع لولايتها، كانت تنظر باستمرار في كراهية الإسلام، التي كانت من أكثر القضايا إثارة للجدل والقلق في الماضي القريب. وأثارت حوادث مثل حرق القرآن قلقا بالغا في جميع أنحاء العالم.

64 - وتحدثت عن أفضل الممارسات، فقالت إن إحدى التوصيات الرئيسية تتمثل في أن تتعامل الدول الأعضاء مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ومن المهم، على سبيل المثال، أن تطالب الدول الأعضاء بإجراء مراجعة اجتماعية في حال وجود ثغرة خطيرة في امتثال هذه المنصات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتتمثل توصية أخرى في العمل مع مجموعات المجتمع المدني وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة للتوعية بغية كسر القوالب النمطية والتحيز والتمييز التاريخي.

65 - وأشارت إلى أنه في الماضي القريب، تجسد خطاب الكراهية عبر شبكة الإنترنت في شكل أعمال عنف في الواقع المعيش. وتتمثل الثغرة الرئيسية في تشريعات الدول الأعضاء وسياساتها ذات الصلة في الافتقار إلى البيانات والمعلومات المصنفة. وبناء على ذلك، حثت الدول الأعضاء على إعداد بيانات مصنفة، مع مراعاة أوجه التقاطع بين نوع الجنس والعرق والدين وغير ذلك من طبقات التهميش. ويتيح النهج المتعدد الجوانب مساحة واسعة للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي والمجتمعات الآسيوية والمسلمة واليهودية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.

66 - وأعربت عن قلقها البالغ إزاء التغير في المناخ السياسي وتأثيره السلبي على مختلف جوانب التنشئة الاجتماعية والتفاعل، ولا سيما على منصات وسائل التواصل الاجتماعي لا بل أيضا في الواقع المعيش. وتُحَث الدول الأعضاء على أن تتعامل بجدية فائقة مع هذه المسألة وأن تكفل التنسيق بين الدولة والشركات العامة، ولا سيما تلك التي تستضيف منصات اجتماعية، بغية اتباع نهج يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

67 - **السيدة حسن** (رئيسة - مقررة اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري): عرضت تقرير اللجنة المخصصة عن دورتها الثالثة عشرة (A/HRC/54/65)، فقالت إن اللجنة المخصصة أحرزت، في السنة التي انقضت منذ التقرير السابق، تقدما كبيرا في وضع مشروع بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كراهية الأجانب. وقد واصلت اللجنة تركيز جهودها على التصدي لانتشار خطاب الكراهية والجرائم الإلكترونية العنصرية، وجميع أشكال التمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد، وعلى التدابير الوقائية الرامية لمكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب.

68 - وأضافت تقول إنه في ضوء موجز المسائل والعناصر الممكنة التي نوقشت فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة 262/73 وقرار مجلس حقوق الإنسان 36/34 بشأن "بدء المفاوضات بشأن مشروع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الذي يجرم الأفعال ذات الطابع العنصري والتي تنم عن كراهية الأجانب"، الذي اعتمدته اللجنة المخصصة في دورتها العاشرة، ووفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 32/51، استقدم خبراء قانونيون لتقديم مدخلات وتوجيهات لإعداد وثيقة تقدمها الرئيسة - المقررة في الدورة الثالثة عشرة. ولقد استرشدوا في عملهم بالطلب الذي قدمته اللجنة المخصصة في دورتها الثانية عشرة لمواصلة النظر في العناصر التي تتطلب تعريفا قانونيا من أجل تجريم الأفعال التي تنم عن العنصرية وكراهية الأجانب؛ وفي هيكل ونطاق وثيقة قانونية تجرم هذه الأفعال؛ وفي المصطلحات الأساسية التي يتعين تعريفها.

69 - وتابعت تقول إن اللجنة المخصصة ناقشت، في دورتها الثالثة عشرة، الجوانب الإجرائية للبروتوكول الإضافي في سياق القانون الدولي

العام ونظرت في مشروع الوثيقة الذي أعدته الرئيسة – المقررة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 32/51. وتم التوصل إلى توافق في الآراء مفاده أن تواصل الرئيسة – المقررة العمل مع الخبراء القانونيين بشأن مجموعة من المسائل في إطار الاستعداد للدورة الرابعة عشرة، المقرر عقدها في عام 2024.

70 – وأشارت إلى أنه في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قدمت الرئيسة – المقررة تقرير اللجنة المخصصة عن دورتها الثالثة عشرة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين. وفي وقت لاحق، اتخذ المجلس القرار 27/54، الذي طلب فيه مواصلة العمل مع الخبراء القانونيين لتوجيه عملية إعداد الوثيقة التي تصدر عن رئاسة اللجنة.

71 – ومضت تقول إلى أنه استنادا إلى نتائج الدورة الثالثة عشرة، بدأت اللجنة المخصصة النظر الموضوعي في المضمون المحتمل للمعايير التكميلية، مسترشدة بالولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومدخلات الخبراء القانونيين. ولا ينطوي عمل اللجنة المخصصة على الاتفاق على معايير جديدة فحسب، بل يشمل أيضا تعزيز الحماية من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وينبغي أن يكمل الأحكام التي تنص عليها الاتفاقية لا أن يضعفها. وستواصل الرئيسة – المقررة العمل مع الخبراء القانونيين بشأن إعداد وثيقة تصدر عن رئاسة اللجنة قبل الدورة الرابعة عشرة.

72 – واسترسلت تقول إن المداولات الموضوعية في اللجنة المخصصة تساعد المجتمع الدولي على فهم المسائل ووضع تصور لها بشكل أوضح وعلى تجاوز الخلافات. ومع وجود الكثير مما لا يزال ينبغي عمله، يجب إظهار ما يلزم من إرادة سياسية ومشاركة بناءة للنهوض بتنفيذ ولاية اللجنة المخصصة. وإن استجماع الإرادة السياسية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بشكل جدي هو اختبار لمصداقية مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

73 – **السيد كوندراتيف** (الاتحاد الروسي): قال إن تزايد مظاهر العنصرية وما يتصل بها من تعصب أمر مؤسف. ويواجه المنحدرون من أصل أفريقي والأقليات القومية والإثنية واللغوية والدينية التمييز والتعصب يوميا، مما يدل على الطابع النظمي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتشكل أيديولوجيات التفوق العرقي والقومي أساس سياسات الدولة في بعض البلدان، مما يؤدي إلى تطبيق قوانين تمييزية وممارسات قمعية لإنفاذ القانون ضد فئات معينة من السكان، ويبين أن بعض الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تتجاهل الالتزامات المترتبة عليها بموجبها. وقد أصبح تعزيز النظام القانوني الدولي لمكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أكثر أهمية من أي وقت مضى.

74 – **السيدة غريفين** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي، على الرغم من مشاركته في أعمال اللجنة المخصصة، لا يوافق على فكرة أن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تتضمن ثغرات موضوعية أو إجرائية، ويدعو إلى تنفيذها تنفيذا كاملا، فعدم تنفيذها يشكل الفجوة الوحيدة.

75 – وتابعت تقول إن جهودا كبيرة بذلت في السنوات الأخيرة لمكافحة خطاب الكراهية وجرائم الكراهية في الاتحاد الأوروبي، حيث يُحظَر التحريض العلني على العنف أو الكراهية على أساس العرق أو اللون أو الدين أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني.

76 – وأضافت تقول إنه نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق أو تفاهم مشترك بشأن المسائل الأساسية في اللجنة المخصصة، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن من السابق لأوانه أن تبدأ اللجنة المخصصة مفاوضات رسمية بشأن مشروع البروتوكول الإضافي. فمن اللازم أولا تحقيق مزيد من الوضوح، ويجب على المجتمع الدولي أن يتوخى الحذر عند وضع معايير جديدة.

77 – **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الإرث السلبي للاستعمار الجديد واستمرار سياسات الفصل العنصري والقولبة النمطية والعنف وكراهية الأجانب والتعصب ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي مدعاة للقلق العميق. ويقدر بلدها، بوصفه دولة طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، عمل اللجنة المخصصة ويشدد على ضرورة إيجاد الإرادة السياسية لتصحيح الثغرات في الاتفاقية، والتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتوفير سبل انتصاف ملائمة للضحايا.

78 – وأعربت عن قلق جمهورية إيران الإسلامية لأن اللجنة المخصصة لا تعتبر التمييز على أساس الدين عنصرا مستقلا، على الرغم من تزايد كراهية الإسلام وتدنيس القرآن في أجزاء من العالم، ولأن إعلان وبرنامج عمل ديربان لا ينفَّذان تنفيذا كاملا. وبوصف إعلان

ديربان الوثيقة التكميلية للاتفاقية، يجب أخذه في الاعتبار عند صياغة بروتوكول إضافي.

79 - وأشارت إلى أن جمهورية إيران الإسلامية تقترح، لمساعدة الرئيسة - المقررة في إعداد المشروع الأولي للبروتوكول الإضافي للاتفاقية، إنشاء آلية خبراء تتألف من خمسة خبراء من مجموعات جغرافية مختلفة.

80 - **السيدة حسن** (رئيسة - مقررة اللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية): قالت إنها ستواصل العمل مع جميع الوفود وممثلي المجتمع المدني والخبراء القانونيين وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 27/54. وستعتمد على أعضاء اللجنة الثالثة لدعم قرارات الأغلبية في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة من أجل التصدي للزيادة العالمية في التمييز العنصري والعنصرية.

81 - وأشارت إلى أن الأفكار النيرة لرئيسة لجنة القضاء على التمييز العنصري، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ورؤساء اللجان الأخرى التي تتناول نفس المسألة، توضح أن المماطلة السياسية في العمليات المتفق عليها جماعيا ستطرح مشكلة. وذكرت أنها تعتمد على جميع الوفود للعمل من أجل التوصل إلى توافق آراء عن طريق التفاوض في عام 2024.

82 - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البنود قيد النظر.

83 - **السيد ريزال** (ماليزيا): قال إنه بعد مرور عقود على اعتماد الإعلانين وبرنامجي العمل في ديربان وفيينا، ازدادت العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام على الصعيد العالمي تحت ستار حرية الرأي والتعبير. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، تكثف إسرائيل ممارسات الفصل العنصري، مدفوعة بإحساسها بالتفوق العرقي والأيديولوجي ومظهر واضح من مظاهر الكراهية المتجذرة. وإن تزايد كراهية الإسلام والفصل العنصري الصارخ في الأرض الفلسطينية المحتلة هما نتيجة للإفلات من العقاب وعدم قيام الدول بوقف انتهاكات حقوق الإنسان على الرغم من الالتزامات المتعهد بها بموجب إعلان وبرنامج عمل فيينا.

84 - وأضاف يقول إن ماليزيا، بوصفها بلدا متعدد الأعراق والأديان، تؤمن بالتعايش السلمي وتعزيز التعاطف من خلال الاعتدال. وقد بذلت جهودا لتوحيد الإثنيات المتنوعة مع الحفاظ على هوية كل منها. ويساور ماليزيا قلق بالغ إزاء تزايد جرائم الكراهية وخطاب الكراهية على أساس الديانة أو الأصل الإثني، وهي تؤيد الجهود العالمية لمكافحة كراهية الإسلام وما يتصل بذلك من تعصب.

85 - **السيدة زالاباتا توريس** (كولومبيا): قالت إن بلدها دولة متعددة الإثنيات والثقافات لا يعد التنوع فيها أصلا محميا قانونا فحسب، بل أيضا سمة مميزة أساسية للسكان. وفي ظل المساواة التي يكفلها الدستور، التزمت حكومة كولومبيا باتخاذ تدابير ترمي إلى معالجة الأسباب الهيكلية لأوجه عدم المساواة، بما في ذلك التمييز العنصري والعنصرية، من خلال التعليم والحوار الاجتماعي وتحقيق السلام الكامل.

86 - وأضافت تقول إنه في عام 2023، أُنشئت وزارة المساواة والإنصاف للدفاع عن الأفراد المشمولين بحماية دستورية خاصة والأفراد الذين ينتمون إلى فئات ضعيفة ومهمشة تاريخيا. وستنسق أيضا السياسة العامة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري والدفاع عن حقوق الأفراد والمجتمعات من السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والرايزال والباليكيرو والروما.

87 - ومضت تقول إنه في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أنشأت نائبة رئيس كولومبيا، فرانسيا ماركيز، اللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات المعنية بالتعويضات التاريخية لتنفيذ التدابير الرامية إلى التعويض عن الأضرار التاريخية لمعالجة آثار العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار على الشعوب الإثنية. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت حكومة بلدها إنشاء ختم بعدم التمييز للاعتراف بالاستراتيجيات والممارسات الرامية إلى الحد من التمييز.

88 - **السيد البدر** (المملكة العربية السعودية): قال إن آلة الحرب الإسرائيلية تستهدف البنية التحتية المدنية وتتسبب في قتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين الأبرياء. وإن تخاذل المجتمع الدولي لن يحقق الأمن والاستقرار. وستظل القضية الفلسطينية القضية الأولى للمملكة العربية السعودية حتى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما في ذلك حق تقرير المصير والعيش بأمان وسلام في دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفق قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. وتطالب حكومة بلده بوقف العمليات العسكرية، ورفع الحصار عن غزة، وفتح ممرات إنسانية آمنة، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني.

89 - وتابع يقول إن المملكة العربية السعودية تدين تكرر حوادث حرق القرآن في عدد من الدول. وهذه الأعمال التي لا يمكن قبولها تحرض على الإقصاء والكراهية والعنصرية وتتناقض مع الجهود الدولية الساعية لنشر التسامح والاعتدال ونبذ التطرف وتقوض الاحترام المتبادل بين الدول. فالشريعة الإسلامية توجب المساواة وتمنع الظلم والعنصرية، وتكفل حرية المقيمين في البلد من غير المسلمين في الممارسة الدينية.

90 - وأشار إلى أن رؤية المملكة 2030 تتضمن تدابير لجعل البلد مقصدا للناس على اختلاف أديانهم وثقافاتهم وأعراقهم، للاستثمار، والعمل، والتعليم، والسياحة. وتحظر حكومة بلده قيام التنظيمات العنصرية، أو طرح النظريات القائلة بالتفوق والتمييز العنصري أو تمويلها. ويعقد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لقاءات لرفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان ونبذ التعصب والكراهية والتمييز.

91 - **السيدة آهانغاري** (أذربيجان): قالت إن المساواة بين جميع مواطني أذربيجان يكفلها القانون، والتمييز العنصري محظور بموجب الدستور. ولقد فرضت حكومة بلدها عقوبات أكثر صرامة على التحريض على الكراهية الإثنية أو العنصرية أو الاجتماعية أو الدينية وحققت المساءلة عن انتهاكات الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

92 - وتابعت تقول إن الدعاية التي تحض على الكراهية، والسياسات التي تعزز الشقاق الديني والعرقي، وبناء مجتمعات أحادية الإثنية، والدعوة إلى أفكار تنم عن التفوق الإثني وعدم التوافق بين الإثنيات، واستخدام الماضي كسلاح، والترويج لروايات تاريخية ملفقة، كلها أمور تؤجج التعصب، وتزعزع استقرار المجتمعات، وتقوض التعايش السلمي. ويعوق الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي السلام والعدالة والمصالحة.

93 - وأشارت إلى ضرورة ألا تفسر حقوق الإنسان على أنها تسمح بالأنشطة التي تتعارض مع القانون الدولي، والتي كثيرا ما تتسبب في نشوب النزاعات. والحالة المتعلقة بالإقليم في أذربيجان، التي ذكرتها ليختنشتاين في الجلسة السابقة (انظر A/C.3/78/SR.40)، وُصفت في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بأنها استخدام غير مشروع للقوة ضد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية. وينبغي لوفد ليختنشتاين أن يدرس تلك القرارات والرسائل الواردة من أذربيجان بشأن هذه المسألة.

94 - **السيدة توكارسكا** (أوكرانيا): قالت إن بلدها أطلق استراتيجية وطنية في آذار/مارس 2021 للنهوض بحقوق الإنسان والحريات، واعتمد بعد ذلك خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لتنفيذها.

95 - وأشارت إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي، لا تزال حالات العنصرية والتمييز العنصري منتشرة على نطاق واسع، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية والاضطهاد والعنف والنزاعات المدمرة. ومن الأمثلة المثيرة للقلق استخدام الاتحاد الروسي ذريعة محاربة النازية الجديدة لتبرير غزوه غير المبرر لأوكرانيا. وفي عام 2022، سلطت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الضوء على استغلال الاتحاد الروسي الصارخ للشواغل الخطيرة في مجال حقوق الإنسان التي تثيرها تعبئة النازيين الجدد.

96 - وتابعت تقول إن الاتحاد الروسي ما برح ينتهك، منذ 20 شهرا، القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. وقد برر الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة قتل المدنيين، بمن فيهم طفل، في حادث وقع في منطقة خاركيف بالادعاء زورا بوجود شركاء من النازيين الجدد. وما برح الاتحاد الروسي يروج للكراهية والعنف ضد الأوكرانيين ويوجه الروسيين على اعتبار الإبادة الجماعية أمرا مقبولا، مؤكدا مرارا وتكرارا أن أوكرانيا غير موجودة. وهناك حاجة ملحة للتصدي للفاشية الروسية.

97 - ومضت تقول إن الاتحاد الروسي يواصل ممارسة التمييز والقمع ضد تتار القرم والمنتمين إلى الإثنية الأوكرانية في شبه جزيرة القرم المحتلة مؤقتا في انتهاك لأمر صادر عن محكمة العدل الدولية، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تقييم كفاءة الآليات القائمة للقضاء على العنصرية من أجل منع المضي في التلاعب بها وإساءة استخدامها.

98 - **السيدة أساجو** (نيجيريا): قالت إن العنصرية وكراهية الأجانب إهانة لمبدأ الكرامة والمساواة الذي قامت عليه الأمم المتحدة. وإن أي مذهب يقوم على التفوق العرقي هو مذهب زائف، وبغيض أخلاقيا، وجائر اجتماعيا، وخطير. ولا يوجد مبرر للتمييز العنصري. وقد وقفت نيجيريا بحزم ضد التمييز العنصري من خلال سياستها الخارجية منذ الاستقلال، وتكبدت تضحيات بشرية ومالية كبيرة في مكافحة الاستعمار والفصل العنصري وحكم الأقليات وغير ذلك من أشكال الهيمنة. وعلى الرغم من الهجمات المعادية للأجانب المرتكبة

ضد النيجيريين، أعطى البلد الأولوية للحوار والدبلوماسية على المواجهة والعقوبات لحل التحديات العالمية.

99 - وواصلت كلامها قائلة إن مع تبقي سنة واحدة في العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، من الضروري تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافه. وبما أن نيجيريا لا تستطيع أن تدعي أنها متقدمة بينما يعاني الأفارقة في جميع أنحاء العالم من الجوع والحرمان والتمييز، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى مكافحة التمييز ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما المهاجرين، الذين تذكرنا محنتهم بفظائع الرق. وتكرر نيجيريا تأكيد دعمها للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

100 - **السيد ياسين** (العراق): قال إن الخطابات التي تدعو إلى الكراهية والتمييز على أسس إثنية أو دينية أفضت إلى عناصر جديدة للعنصرية، ومنها كراهية الإسلام وما يعانيه المسلمون في بعض الدول من انتهاكات لحقوقهم. ويدعو العراق إلى الالتزام بما جاء في إعلان وبرنامج عمل ديربان، ويحث الدول على أن تتخذ الإجراءات لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التعصب.

101 - وتابع يقول إنه بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدرت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بيانا قالت فيه إن قوات الاحتلال الإسرائيلية تقتل وتشوه وتعتقل مئات الأطفال الفلسطينيين كل عام، وإن إسرائيل تصور الأطفال على أنهم دروع بشرية أو إرهابيون لتبرير العنف ضدهم وضد ذويهم. ويعكس بيانها الصورة الواضحة لما يعانيه الشعب الفلسطيني والتمييز الممارس ضده، وعلى المجتمع الدولي الوقوف بجانبه.

102 - وأشار إلى ضرورة احترام القوة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة وأحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. ويجب أن تنسحب من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، وينبغي للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان أن يوليا الاهتمام المناسب لمحنة الشعب الفلسطيني. ويجب إبقاء النظر في هذا البند لتسليط الضوء على سياسات الفصل العنصري التي تتبعها قوات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

103 - **السيدة كروز موراتايا** (غواتيمالا): قالت إن غواتيمالا بلد متعدد اللغات والثقافات والإثنيات يعترف قانونا بوجود شعوب الميستيثو والغاريفونا والزينكا والمايا والمنحدرين من أصل أفريقي. وذكرت أن حكومة بلدها ما برحت تنفذ منذ عام 2014 سياسة عامة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري تتضمن صكوكا دولية مختلفة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

104 - وأضافت تقول إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان، جنوب أفريقيا، قبل 22 عاما، أقر بأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب تشكل انتهاكا لحقوق ضحايا الرق والاستعمار عبر التاريخ. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في مكافحة العنصرية والتمييز، لا يزال هناك الكثير من العمل للاعتراف بحقوق المنحدرين من أصل أفريقي وتعزيزها واحترامها بالكامل. ويشكل مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي الذي تجري مناقشته حاليا في جنيف خطوة ضرورية للتغلب على موروثات الرق والاستعمار والتمييز.

105 - وتابعت تقول إن غواتيمالا ستواصل تعزيز حقوق المنحدرين من أصل أفريقي وتأمل في المساهمة بشكل أكبر كعضو في مجلس حقوق الإنسان، بعد أن قدمت ترشيحها للفترة 2025-2027.

106 - **السيدة سونكار** (الهند): قالت إن بلدها كان منذ أمد بعيد موطنا لمجموعة كبيرة متنوعة من الإثنيات والأعراق. وفي عام 1946، كانت الهند أول دولة تدين الفصل العنصري في الأمم المتحدة. ويحظر دستور الهند التمييز على أي أساس، بما في ذلك العرق، وتتجسد أحكامه في أطر قانونية تكفلها السلطة القضائية المستقلة، ومؤسسات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام الحرة.

107 - ومضت تقول إنه يجب على الدول الأعضاء أن تكثف جهودها لمكافحة الكراهية العنصرية والتمييز العنصري مع حماية حرية الكلام والتعبير، بما في ذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وكانت الهند دائما، بوصفها مستعمرة سابقة، في الطليعة في دعم حق الشعوب في تقرير المصير، مما يشير بوضوح إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية في سياق الأمم المتحدة.

108 - وتابعت تقول إن الهند قد اشتركت في رعاية إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 1960، وانتُخبت أول رئيس للجنة الخاصة المخصصة المعنية

بحالة تنفيذ الإعلان في عام 1962. وإذ لا يزال 17 إقليما غير متمتعة بالحكم الذاتي في مراحل مختلفة من إنهاء الاستعمار، يجب مضاعفة الجهود لاختتام تلك العملية الطويلة الأمد.

109 - **السيدة ميهايل** (رومانيا): قالت إن حكومة بلدها نقلت المبادئ الدولية الرامية إلى مكافحة العنصرية إلى القانون الوطني ووضعت استراتيجيات وسياسات تستهدف العنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية وخطاب الكراهية، بما في ذلك استراتيجية الإدماج الاجتماعي للمواطنين الرومانيين من شعب الروما للفترة 2021-2027 والاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة معاداة السامية وكراهية الأجانب وتغذية نزعة التطرف وخطاب الكراهية للفترة 2021-2023.

110 - وأشارت إلى أنه بما أن الأطر التشريعية وحدها لا تكفي، تعمل حكومة رومانيا على اتخاذ تدابير عملية في مجالات التعليم ووسائل الإعلام والإدارة وبناء المؤسسات والمشاركة في الحياة العامة والسياسية. ويجري تناول حماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز في دورات تدريبية مستمرة للقضاة والمدعين العامين وفي تدريب ضباط الشرطة.

111 - وأعربت عن الأسف لأنه بعد مرور 75 عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال الحاجة ملحة إلى مكافحة التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب ومعاداة السامية. وينبغي لجميع الناس أن يتخذوا موقفا كل يوم لضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان على قدم المساواة.

112 - **السيدة الظنحاني** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنه يجب تعزيز المنظومة التشريعية والقانونية للدول لتجريم خطاب الكراهية وازدراء الأديان، وسد الثغرات في السياسات. وذكرت أن دستور الإمارات العربية المتحدة ينص على أن جميع الأفراد سواء أمام القانون؛ وعلاوة على ذلك، صدر قانون في عام 2015 يهدف إلى مكافحة التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس العقيدة، أو العرق، أو اللون، أو الجنس. وأعربت عن افتخار بلدها بأن يكون موطنا لأكثر من 200 جنسية تعيش في بيئة آمنة ومستقرة.

113 - وأشارت إلى أن التطرف والتمييز وخطاب الكراهية عوامل تساهم في انتشار النزاعات، وتفاقمها، وتكرارها، وهذا ما أكد عليه قرار مجلس الأمن 2686 (2023) بشأن التسامح والسلام والأمن الدوليين، الذي اتخذ في حزيران/يونيه 2023 بمبادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. ويحدد القرار خطوات لمواجهة العنصرية وتعزيز التسامح، بما في ذلك دعوة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة لرصد خطاب الكراهية والعنصرية.

114 - وأضافت تقول إن انتشار المعلومات المضللة والمغلوطة وخطاب الكراهية والتحريض على العنف بعد اندلاع الحرب في غزة أظهر الحاجة إلى ترسيخ الحوار بين المجتمعات، وإعلاء الأصوات المعتدلة والداعية إلى السلام، ونبذ الكراهية والتطرف. ويجب إطلاق مبادرات وإنشاء مؤسسات تختص بمكافحة خطاب الكراهية ونبذ التمييز والعنصرية. وإعلان الجمعية العامة يوم 4 شباط/فبراير يوما دوليا للأخوة الإنسانية من الخطوات الهامة التي تحفز على ترسيخ التفاهم بين الثقافات والشعوب وتسلط الضوء على دور التعليم في القضاء على التمييز.

115 - ومضت تقول إن وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات الإعلامية سلاح ذو حدين، فهي تساهم في نشر القيم الإنسانية ولكن يمكن استخدامها أيضا لبث مشاعر الكراهية والغضب.

116 - **السيدة المنيفي** (الكويت): قالت إن العالم يشهد كارثة إنسانية نتيجة لما يعانيه الشعب الفلسطيني من عدوان مستمر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وسلب لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة له. ومن الصعب الاحتفال بمرور 75 عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالنظر إلى خطابات الكراهية النظمية للسلطات الإسرائيلية التي تجرد الشعب الفلسطيني من إنسانيته.

117 - وأضافت تقول إن الكويت تدعو إلى دعم الحقوق المشروعة للفلسطينيين وإلى تسوية وفقا لحل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، بما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولة مستقلة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس.

118 - وتابعت تقول إن ظاهرة كراهية الإسلام وربط الإرهاب بالإسلام تشعل العداء بين الشعوب. وتشعر الكويت بقلق بالغ إزاء الارتفاع الملحوظ في أعمال الكراهية الدينية، بما في ذلك التدنيس المتكرر للقرآن تحت ستار ممارسة الحق في حرية التعبير، التي يجب أن تكون مرتبطة بالمسؤولية واحترام حقوق الآخرين.

119 - ومضت تقول إن الكويت تدين كافة المعلومات غير الحقيقية والسياسات التي تربط الدين الإسلامي بالإرهاب، وتدعو المجتمع الدولي إلى التصدي لتلك الحملات ووقف الإساءات للأديان السماوية والأنبياء.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

120 - **السيدة سونكار** (الهند): قالت إن باكستان تسيئ عادة استخدام المحافل الدولية لنشر دعاية لا أساس لها ضد الهند، ولا سيما فيما يتعلق بإقليم جامو وكشمير الاتحادي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الهند. ولذلك فإن المسائل المتعلقة بجامو وكشمير داخلية بحتة.

121 - وأعربت عن التزام الهند بتنمية جامو وكشمير. وقالت إنه بموجب البرنامج الإنمائي لرئيس الوزراء لعام 2015، أُنجز بالكامل 53 مشروعا في الإقليم أو يوشك إنجازها باستثمار قدره 7,5 بلايين دولار. وقد زادت ميزانية الإقليم من حوالي 10 بلايين دولار في الفترة 2020/2019 إلى أكثر من 14 بليون دولار في الفترة 2024/2023. وجميع الأسر المعيشية في جامو وكشمير مزودة بالكهرباء. وفي قطاع الصحة، يجري إنشاء مجموعة من المؤسسات التعليمية، مع تخصيص 100 مليون دولار لإنشاء الهياكل الأساسية للرعاية الصحية. وفي مجال التعليم، بدأ الآن تشغيل معهدين في جامو للتكنولوجيا والإدارة، على التوالي، وقد زاد عدد الكليات الجامعية وكليات الهندسة بنسبة 50 في المائة، مع إنشاء عدد أكبر بكثير من هذه الكليات. وجرى توسيع نطاق جميع القوانين المركزية، بما في ذلك القوانين التي تكفل حقوق المرأة والطفل والمحرومين، لتشمل الإقليم.

122 - وتابعت تقول إن حراسا باكستانيين أطلقوا النار في اليوم السابق على طول الحدود الدولية لجامو وكشمير، مما أدى إلى إصابة اثنين من أفراد الأمن ومدني واحد. وهذا هو الانتهاك الثاني لوقف إطلاق النار في أقل من 10 أيام، وهو يدل على قيام باكستان، التي هي موطن لأكبر عدد من الكيانات والأفراد الإرهابيين المحظورين دوليا والخاضعين للجزاءات الدولية في العالم، بتشجيع الإرهاب ضد الهند. وتهيب الهند بباكستان إلى وقف الإرهاب عبر الحدود حتى يتمكن سكان جامو وكشمير من ممارسة حقهم في الحياة والحرية.

123 - **السيد مورفي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التلميح المتكرر من جانب الصين إلى أن الولايات المتحدة تخفي تاريخها وظلمها الداخلي هو ببساطة غير دقيق. فقد رحبت الولايات المتحدة باستمرار بفرصة مناقشة الشواغل المتعلقة بالعنصرية، ولذلك من المحير سماع هذا الاتهام من بلد لم يفعل ذلك بنفسه.

124 - وتابع يقول إن رئيس الولايات المتحدة أصدر أوامر تنفيذية تهدف إلى الحد من العنصرية والفقر النظميين. ويُسمح للمجتمع المدني والصحافة الحرة في البلد بتسليط الضوء على آثام الماضي والتحديات المستمرة، بما في ذلك تلك التي يلفت الوفد الصيني الانتباه إليها مرارا وتكرارا، ولكن الصين لا تسمح للمجتمع المدني بالتحدث بحرية أو الدعوة إلى مواقف تعتبرها ضارة بمصالح الدولة.

125 - وأشار إلى أن الولايات المتحدة وجهت دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة وتلقت زيارات من المقررين الخاصين للأمم المتحدة. وإذا كان سكان شينجيانغ والتبت وهونغ كونغ يتمتعون حقا بحماية جميع حقوق الإنسان، فمن المأمول أن ترحب الصين بشفافية بزيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ولكنها لا توجه دعوات لهذا الغرض.

126 - وأضاف يقول إن الصين تستغل وقتها في اللجنة الثالثة لصرف الانتباه عن جرائمها الموثقة ضد الإنسانية وإنكار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها ضد شعبها. وتحث الولايات المتحدة الصين على تبني التفكير الذاتي، والكف عن إنكار مشاكلها في مجال حقوق الإنسان وتخويف الدول الأعضاء التي تثير الشواغل بشأن ممارساتها في مجال حقوق الإنسان، ومعالجة شواغل وتوصيات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، واللجنة المخصصة المعنية بوضع معايير تكميلية وغيرها.

127 - **السيدة قريشي** (باكستان): قالت إن الأكاذيب والتعتيم لا يمكن أن يغيرا التاريخ والحقائق على أرض الواقع. فجامو وكشمير إقليم متنازع عليه وليس جزءا لا يتجزأ من الهند، وهذه حقيقة أُقرت في قرارات متعددة لمجلس الأمن. فقد ذكر المجلس بوضوح في قراره 47 (1948) أن مسألة انضمام جامو وكشمير إلى الهند أو باكستان ينبغي حسمها بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء حر ونزيه. وقد قبلت الهند ذلك القرار، وهي ملزمة بالامتثال له وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

128 - وتابعت تقول إنه يجب مساءلة الهند عن انتهاك القانون الدولي. وما فتئت الهند تعمد منذ 5 آب/أغسطس 2019 إلى الهندسة الديمغرافية لإضعاف الأغلبية المسلمة في الأراضي المحتلة، مع إخضاع الكشميريين لسلطة الترهيب من قبل أكبر قوة احتلال في التاريخ. وتستخدم الهند أسطورة الإرهاب لتحويل الانتباه عن الإرهاب الذي ترعاه دولتها بذاتها ضد الكشميريين والأقليات في الهند وجيرانها.

129 - وأشارت إلى أن منظمة العفو الدولية سلطت الضوء في تقرير صدر مؤخرا على استخدام الهند لتقارير التقييم الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتكملة قوانينها المتعلقة بمكافحة الإرهاب

وغسل الأموال، التي يستخدم الكثير منها بشكل روتيني لاستهداف منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يتوفر الأمان للأقليات في الهند نتيجة لاتباع الهند الفاشية الهندوتفية، حيث تتعرض الأقليات للاضطهاد، وخطاب الكراهية، والمعاملة المجردة من الإنسانية، وقوانين المواطنة التمييزية، وحملات نشر المعلومات المضللة، والحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي للهند، بدلا من تضليل المجتمع الدولي، أن تسمح للكشميريين بممارسة حقهم في تقرير المصير وفقا لقرارات مجلس الأمن.

130 - **السيد ماو** ييزونغ (الصين): قال إن الولايات المتحدة تسيء استخدام اللجنة الثالثة لتوجيه اتهامات لا أساس لها ضد بلده بدوافع سياسية خفية، بما في ذلك تقويض التنمية في الصين. فإذا كانت دول مثل الولايات المتحدة تهتم حقا بحقوق المسلمين في شينجيانغ، ينبغي لها ألا تدخر جهدا في تعزيز وقف لإطلاق النار في غزة وفتح ممرات إنسانية. فالنزاع في غزة يكشف عن النفاق والمعايير المزدوجة لتلك البلدان.

131 - وأضاف يقول إن الصين أيدت باستمرار الحوار البناء لحماية حقوق الجميع، ودعم تعددية الأطراف، والتوصل إلى توافق في الآراء، وتجاوز الخلافات، وهي تتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن يستند عمل اللجنة الثالثة إلى الموضوعية واللاانتقائية وعدم التسييس والحياد واحترام السيادة وعدم التدخل.

132 - وأشار إلى أن وفد بلده يعارض بشدة استخدام ما يسمى بالمسائل المتعلقة بشينجيانغ والتبت وهونغ كونغ في الأمم المتحدة لتشويه سمعة الصين ومهاجمتها وإجبار الدول على الانحياز لأحد الأطراف. وتؤيد معظم البلدان موقف الصين المستقيم.

رفعت الجلسة الساعة 18:05.